

المطلب الثالث: دور وسائل الدفع في البنوك هناك العديد من الدراسات التي تربط بين وسائل الدفع والبنوك فمنها من يركز عن الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع، وقد خلصت إلى أن وسائل الدفع تعمل على اقتصاد استعمال السيولة وتخفيض التكاليف الصفقة من خلال عمليات المقاصة، كما تعتبر وسائل الدفع أيضا كجدار حماية يمكن البنك المركزي من مراقبة أعضاء النظام لتفادي حدوث الأزمات المالية، أنواع وسائل الدفع المبتكرة تساهم في الحماية من الأخطار التي تتعرض لها عملية الدفع حيث تسمح بإتمام عملية الدفع في ظروف حسنة من الأمان، هناك دراسة ركزت عن العصرية والتحديث لوسائل الدفع في البنوك نتيجة للتطورات الحاصلة في الصناعة البنكية، التي اقتضت ضرورة تغيير تلك الوسائل التقليدية بأخرى إلكترونية، بما يرفع من أداء البنوك، ويحد من مخاطر السيولة النقدية المرتبطة بالنشاط البنكي، فتسعى اليوم معظم دول العالم ومنها الجزائر إلى تحديث وعصرنه وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية من خلال مساهمة مختلف الأنظمة والمعايير البنكية العالمية، لاسيما تلك الصادر عن لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية، بهدف المحافظة على سلامة النظام البنكي ككل. بالإضافة إلى دراسة أخرى التي تحدثت عن وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، حيث اتسعت مجالات التجارة الإلكترونية فشملت جل مجالات التجارة من بيع وشراء معتمدة في ذلك على وسائل الدفع الإلكترونية التي سهلت عمليات المبادلات باختصارها للوقت والتكلفة، وقضت على مشكل نقص السيولة كما أن أداة الدفع الإلكتروني ظهرت بالتزامن مع ظهور وقللت التزوير، التجارة الإلكترونية، لذلك تعتبر ذات علاقة وثيقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى أصبحت وسائل الدفع الإلكتروني أحد مكونات التجارة الإلكترونية. وفي دراسة أخرى كانت عن وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة حيث يعتبر الأداء المتميز للبنوك أحد أهم العوامل اللازم لنجاحها على الصعيد الداخلي والخارجي لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الوسائل التي،⁵ تمكن من العمل بشكل مرض وتقديم الخدمات، ومع ظهور وسائل الدفع الإلكتروني والاعتماد على استخدامها سوف يؤدي ذلك إلى تحسين أداء الخدمات البنكية بالاعتماد على نظم إلكترونية تمكن من تقديم الخدمة بشكل أفضل. وهناك أيضا دراسة تناولت علاقة تربط وسائل الدفع مع البنوك من حيث التطور الكبير الذي شهدته العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام واتصال، كان لزاما على البنوك و المؤسسات المالية أن تكون السباقه نحو الاستفادة القصوى من ثورة التكنولوجيا والنظم المتطورة، بما يمكنها من توفير ميكانيزم جديدة لأساليب الدفع بهدف رفع مستوى الخدمة البنكية و الارتقاء بها إلى مستوى التحديات التي تمكنها من الاستمرار في ظل عصر التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية، و كذلك الحصول على درجة عالية من رضا و ثقة المتعاملين، وان تطور وسائل الدفع و تنوعها له أهمية بالغة في تطوير النظام البنكي و التقدم به إلى أمام، كما يلعب دورا فعالا في تسريع حركة المبادلات التجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى كونه يعتبر مؤشرا جيدا لسير اقتصاد الدولة. وهناك أيضا دراسة تناولت أثر وسائل الدفع الإلكتروني على جودة الخدمة البنكية حسب مختلف أبعاد الجودة، في ظل التغيرات التي يشهدها العمل كان لزاما على المؤسسات المالية و البنكية أن تغير من أسلوب التسيير لديها، حيث أصبح أداء البنوك يقاس بجودة الخدمة التي تقدمها، على اعتبار إرضاء الزبون و تحقيق ولاءه يعتمد بالدرجة الأولى على مدى اهتمام البنك بأبعاد الجودة، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع البنكي و تطور أساليب تقديم الخدمات للعملاء وكذا تبني أنظمة وسائل دفع إلكترونية تتماشى مع الصورة الإلكترونية الجديدة للتبادلات التجارية و المالية المعاصرة. وهناك أيضا دراسة تناولت أنظمة الدفع و مدى تطبيقها في البنوك و تأثيرها على أدائهم، أن تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراره وتطور أدائه، فان الخدمات الإلكترونية قد تطورت بشكل كبير و واسع في الآونة الأخيرة ولغرض تقييم كفاءة أداء العمل البنكي خلال فترة معينة، فان ذلك يعني ضرورة استخدام وسائل الدفع ومواكبة التكنولوجيا لتحديد الأهداف التي تضمن للبنك وصوله إلى تحقيق غايته في الربحية المنشودة. المبحث الثاني : واقع استخدام وسائل الدفع في البنوك الجزائرية سوف نتناول في هذا المبحث النظام البنكي الجزائري ونشأته واهم الجهود التي قامت بها الجزائر في تحديث وسائل الدفع الإلكترونية وتقييمها من حيث مدى استخدامها في البنوك الجزائرية. المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري مرة عدة إصلاحات عند تأسيسه منها مرحلة قبل الاستقلال، ومرحلة النظام البنكي الجزائري بمراحل مهمة بعد الاستقلال، ومجموعة الإصلاحات التي تم القيام بها بداية من السبعينات وهي كالتالي: الفرع الأول : النظام البنكي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي (قبل الاستقلال) أول مؤسسة بنكية في الجزائر هي تلك التي تقرر بالقانون الصادر في 19/07/1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك بالإضافة للأفراد، وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود بداية من سنة 1848 وثاني مؤسسة كانت وثالث مؤسسة هي بنك الجزائر سنة 1851 وقد اهتمت به السلطات الفرنسية؛ وقد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما

بين 1880 و1900 نظرا للإسراف وعدم العقلانية في تقييم القروض، مما أدى إلى نقله لفرنسا، وتغيير اسمه ليصبح بنك الجزائر وتونس، حيث أسندت له مهمة الإصدار وباستقلال تونس عام 1956 تأمّم هذا البنك وفقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر؛ 1 وكانت بنية النظام البنكي في الجزائر قبل الاستقلال كالتالي: الجدول رقم (02): بنية النظام البنكي الجزائري قبل الاستقلال البنك العدد طبيعة البنك عدد البنوك عدد الفروع 01 بنك الجزائر (بنك الإيداع) 01 0102 البنوك التجارية (الثانوية) 11 40906 بنوك الائتمان الشعبي 01 01 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 154. الفرع الثاني : النظام البنكي الجزائري بعد الاستقلال باشرت الجزائر بعد الاستقلال إلى إنشاء نظام جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة وهي كالتالي: 1- الإجراءات الطارئة بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة بدأ تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الجزائر لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية سنة 1962 ومن أجل عملية التنمية الوطنية ثم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمتة مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين، وكان التوجه العام لهذه البنوك يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن والقدرة على الوفاء، مما اضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني، والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي، الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص؛ والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية. 2- تأميم البنوك الأجنبية: إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وعرف هذا التطلع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأس مالها كلياً إلى الدولة وهي البنك الوطني الجزائري (BNA) القرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA) وكان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وكانت بداية عمل هذه البنوك تركز نظريا على نوع من التخصص حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري (BNA) بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي و التجمعات المهنية للاستيراد و المؤسسات العمومية والقطاع الخاص، أما القرض الشعبي الجزائري (CPA) فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي (BEA) في تمويل التجارة الخارجية. 3- مرحلة ما بعد التأميم: وقد توالى عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي انطلاقا من سنة 1982 (خاصة بعد ما عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية هي كذلك تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية)، وكان الغرض من وراء ذلك تخفيض العبء عن الخزينة، وعودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة ومنح البنوك دورا فعالا في الاقتصاد الوطني ونتج عن إعادة الهيكلة هذه بنكان تجاريان وهما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك التنمية المحلية (BDL)، وتغير مع تأسيسهما نوعا ما هيكل نظام التمويل وأدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي) من خلال إسناد البنك الأول مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية. 4- البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر: - الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) سنة 1972؛ - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) (في 10 أوت، 1964 ولقد تم إجراء إعادة هيكلته وتكامله مع الجهاز المصرفي خلال السداسي الأخير سنة 1997؛ - البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966؛ - القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967؛ - البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1 أكتوبر 1967. الفرع الثالث : الإصلاحات الممتدة بين 1971-1985 الإصلاح المالي: 1971 جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (-1970 1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات

العمومية العامة على مركزية حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، حيث ارتكز الإصلاح المالي لسنة 1971 على المبادئ التالية: أ- إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي. ب- فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي). ج- المراقبة تتم بتوجيه تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك. د- منع التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض باستثناء القروض الخارجية مما استدعى إجبارية التعامل مع البنك. هـ- إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة. 2. مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية: انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات وتزامنت مع لمخطط الخماسي الأول (80- 84) حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي؛ وعليه يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام المصرفي في الجزائر المستقلة من 1962- 1985 إلى ثلاثة مراحل رئيسية: - المرحلة الأولى: تم فيها تأميم المصارف الأجنبية وإقامة أولى المؤسسات المصرفية الوطنية. - المرحلة الثانية: أدخلت خلال هذه المرحلة بعض الإصلاحات والتعديلات على النظام المصرفي وظهور الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للقرض وللنقد والبنك الجزائري للتنمية لتعويض الصندوق الجزائري للتنمية. - المرحلة الثالثة: عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الوطنية الإنتاجية والمالية منها البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية، واثناء عادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري باسست بنك التنمية المحلي؛ كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة 1985 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار. أمام التطور الذي يعرفه النظام البنكي في العالم وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مواكبة هذا التطور وأصبح تحديث النظام البنكي الجزائري أمرا حتميا حيث تركز نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال إطلاق مشاريع لتحديث وسائل الدفع وقد تم تسجيل العديد من المشاريع في هذا المجال، الجدول الموالي يوضح البنوك العاملة في الجزائر: طبيعته اسم البنك طبيعته اسم البنك خاص سوسيتيه جنرال الجزائر عمومي BEA بنك الجزائر خارجي خاص اتش اس بي سي الجزائر عمومي البنك الوطني الجزائري BAN خاص البنك العربي الجزائر عمومي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خاص بي ان بي باريبا الجزائر عمومي بنك التنمية المحلية BDL خاص بنك الثقة الجزائر TBA عمومي قرض الشعبي الجزائري CPA خاص بنك الخليج الجزائر AGB عمومي الصندوق الوطني وللتوفير والاحتياط CNEP خاص بنك الإسكان لتجارة والتمويل HBTF ALGERIA خاص بنك البركة الجزائر خاص فرنسينك الجزائر خاص المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ABC خاص بنك السلام الجزائر ASBA خاص بنك ناكسيس الجزائر المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بنك الجزائر dz.www://https تم الإطلاع بتاريخ: 28/12/2023 المطلوب الثاني: جهود الجزائر في التوجه نحو استخدام وسائل الدفع الإلكتروني إن من أبرز الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد، والتي بادرت بإطلاق مجموعة المشاريع بهدف تحديث وسائل الدفع لدى البنوك الجزائرية، حيث عرف النظام المصرفي الجزائري إدخال بطاقة السحب وبرمجة عديد من المشاريع وهذا ما سنبينه فيما يلي. 1- إنشاء شركة ساتيم SATIM: لقد لجأت الجزائر في إطار تحديثها لجهازها المصرفي إلى إنشاء شركة أطلقت عليها تسمية الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM، هذه الأخيرة التي تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع وسنحاول فيما يلي التعريف بهذه الشركة وتطرق إلى أهم إنجازاتها في إطار عصرنة الدفع الإلكتروني. الشكل رقم (06): شعار شركة ساتيم satim-dz.com تم الاطلاع بتاريخ 13/01/2024 تأسست ساتيم في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك "ساتيم" هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BEA، BDL، BADR، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة؛ تجمع ساتيم 19 عضوا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنك بما في ذلك 06 بنوك عامة و 12 بنك خاص بالإضافة الى بريد الجزائر شاهدت ساتيم تطورا كبيرا ونمو مستداما في خدماتها في السنوات الأخيرة .الى يومنا هذا . و دعم البنوك في إنشاء وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني. أتمته الإجراءات، إلخ. إنشاء مفاتيح للأعضاء بنظام تفويض خاص بهم. CNMA (Bank-CNEP)، BEA، BADR، CPA بالإضافة إلى CNMA ومؤسسات أخرى، لا سيما (بريد الجزائر، Générale Société، الجزائر، Paribas BNP، الجزائر، Shanghai Banking & Hong Kong Corporation ("HSBC"، Algérie Gulf Bank ، Natixis، Fransabank، "البنك العربي والسلام- توجيه المعاملات. - استضافة خدمات الدفع الإلكتروني. - اقتناء المعاملات. - السحب من أجهزة الصرف الآلي. - مراقبة النشاط النقدي. -

مكافحة الغش وإدارة المنازعات. - مخبر اعتماد لطرق الدفع بين البنوك. تخصيص رمز بطاقة CIB) وكلمة مرور الدفع الإلكتروني PIN وطباعة الرموز السرية) - تخصيص الشيكات. - خدمة مقدمة منذ سنة 1996، تخصيص الشيكات هو النشاط الأول لساتيم الذي يقدم لجميع المؤسسات المصرفية دفاتر شيكات موحدة وأمنة من أنواع مختلفة مخصصة لعملاء الوكالات المصرفية الخاصة والحكومية للأفراد والشركات في جميع أنحاء الوطن. - المساعدة والدعم حتى 2023 أما الخدمات الدولية لساتيم فهي: - توجيه المعاملات إلى الشبكات الدولية. - معالجة التدفق. - إصدار بطاقات ماستر كارد. - تخصيص بطاقات ماستر كارد. - معاملات الاستحواذ. - السحب من أجهزة الصراف الآلي. - الدفع على محطات الدفع الإلكترونية. - مكافحة الغش واسترداد التكاليف. 2. إدخال البطاقات المصرفية في الجزائر: بدأ التعامل بالبطاقات المصرفية في الجزائر منذ سنة 1989 من طرف البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري؛ غير أنه وبتأسيس شركة ساتيم تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل بنك، حيث تقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع إشارة السرية، والتي تؤدي وظيفة مزدوجة وهي سحب الأموال من الموزعات الآلية، بالإضافة إلى دفع قيمة المشتريات والخدمات على مستوى الأجهزة الدفع الكترونية المتوفرة لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين البنوك، حتى لو لم تكن الأجهزة تابعة للبنك المصدر للبطاقة؛ وتحمل البطاقة البنكية المشتركة CIB وخلية الكترونية تتوافق مع المعايير الدولية لشركتي CARD MASTER و VISA تسمح بعمليات السداد، وشرط مغناطيسي لعمليات السحب 1أ- البطاقات المصرفية المحلية: هي بطاقات تسمح بعمليتي السحب و الدفع ومنها: - البطاقات الذهبية: هي بطاقة تمنح للعملاء الذين يكون دخلهم لكبر أو يساوي 45000 دج. - البطاقات البنكية: التي تصدر لصالح المؤسسات والشركات: هي بطاقات تصدر لصالح الشركات والمؤسسات إلي يفوق دخلها الشهري 200000 دج. ب- البطاقات المصرفية الدولية: هي بطاقات تسمح باستعمالها خارج الوطن في عملية السحب والدفع، تكون موجهة للعملاء الذين لديهم حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة غي أن عددها قليل جدا مقارنة بعدد الحسابات البنكية في الجزائر بسبب قلة أماكن استخدامها في السوق الجزائرية، ومن بين البطاقات الدولية المنشورة في الجزائر نجد على سبيل المثال لا حصر: بطاقة VISA التي أصدرتها بعض البنوك العمومية والخاصة وبطاقة master card التي أصدرها بنك الخليج AGB مؤخرا. وعليه بطاقة CIB هي بطاقة بين البنوك، يمكن التعرف عليها من خلال شعار CIB للدفع بين البنوك المطبوع على البطاقة كما تحتوي على: - شعار واسم البنك الذي أصدر البطاقة. - البطاقة مزودة بمعالج دقيق يسمى عادة "رقاقة" الذي يدير ويؤمن معاملات الدفع. - تسمح لحاملها المسمى "حامل البطاقة" بالدفع مقابل المشتريات من مختلف شركات البيع بالتجزئة مثل الفنادق، محلات الهيبر ماركت، محلات السوبر ماركت، المطاعم، الصيدليات . - إنها أداة دفع وسحب محلية بين البنوك يتم قبولها لدى التجار المنتسبين إلى شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك وفي جميع أجهزة الصراف الآلي المثبتة في الأراضي الوطنية. - كما تسمح بدفع الفواتير لكبار الم福特رين. - تقدم البطاقة الكلاسيكية بالإضافة إلى البطاقة الذهبية خدمات الدفع والسحب بين البنوك. توفر البطاقة الذهبية ميزات إضافية وحدود سحب ودفع أعلى من البطاقة الكلاسيكية. الشكل رقم (07) شكل البطاقة البنكية في الجزائر المصدر /موقع شركة ساتيم www.com تاريخ الاطلاع 13/01/20243- عداد الشبكة النقدية المشتركة: أعدت شركة "ساتيم" مشروعا لإيجاد حل للنقد بين البنوك وذلك في سنة 1996 و قد كانت اول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 هي اعداد شبكة نقدية الكترونية بين المصارف في الجزائر .حيث ان هذه الشبكة لا تغطي سوى الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب مع الموزع الآلي لزيائنها 4- مركز المعالجة النقدية بين المصارف: تشرف شركة "ساتيم" على مركز المعالجة النقدية بين البنوك وتعمل على ربط مركز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة في وظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة، المسروقة أو المزورة فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز التخليص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب. 5- تجمع النقد الآلي GIE MONETIQUE: يعتبر وضع نظام دفع إلكتروني فعال من أولويات السلطات العمومية الجزائرية . تم انشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 . جاء ليدعم هذا النهج الإستراتيجي لتحديد مهام و صلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام . كما انه مكلف بضمان العلاقة بين البنوك لمنظومة النقدي و توافقته مع الشبكات النقدية و المحلية او الدولية . يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك و بريد الجزائر .يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري يشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية: 1- إدارة المواصفات

والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي.. تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية. - تسيير الأراضية التقنية للتوجيه. - المصادقة. - تسيير الأمن. - وبهذا يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية.. حيث أن الهدف هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني الشكل (08) شعار التجمع النقد الآلي المصدر/ موقع تجمع النقد الآلي giemonetique.dz6- اعتماد الصيرفة عبر الإنترنت في الجزائر: تعتبر الصيرفة عبر الإنترنت أو الصيرفة على الخط أهم أوجه الصيرفة الالكترونية، فقد عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمات في السوق المالي الجزائري، غير أن قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تقدم أو تساعد البنوك الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات، فكانت "شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية" وقد نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية (DIAGRAMEDI) (الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وامن البيانات المالية، وثلاثة مؤسسات جزائرية هي: MAGAt، MUITiMediSoftanginerting ومركز البحث للإعلام العلمي والتقني "CERISTE" لتنشأ شركة مختلطة سميت «الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية» (AEBS)، وذلك في جانفي، 2004 حيث ركزت في بدايتها جهودها نحو عصنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الالكترونية. أ- اعتماد الصيرفة عبر الهاتف في الجزائر: شددت وزارة البريد والاتصال على الانتقال مباشرة نحو خدمات الدفع بالنقل، عمليات الدفع عبر الإنترنت: يعد تطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر أحد الأهداف الرئيسية لساتيم، كونها مقدمة لهذه الخدمة ومسؤولة عن التصديق التقني لمواقع تجار الويب التي تهدف إلى ممارسة التجارة الإلكترونية، فهي تضع جميع الوسائل للدعم التقني للشركات في مشروعهم؛ مرخص منذ توقيع قانون التجارة الإلكترونية في نوفمبر 2018 لجميع رواد في البداية للمفوترين الكبار أصبح الآن متاح، الدفع عبر الإنترنت الذي كان مفتوح الأعمال الراغبين في دمج الخدمة في أعمالهم بشرط أن يكون لديهم ترخيص صادر عن Monétique GIE؛ لا يمكن الحصول على هذا الترخيص الذي يسمح بدمج وحدة الدفع الإلكتروني إلا بعد إجراء بدء البنك المقتني بعد توقيع عقد البيع عبر الإنترنت مع تاجر الويب؛ بعد الاتفاق من حيث المبدأ مع السلطات المعنية، سيطلب التاجر في الأخير شهادة تقنية من ساتيم، والتي سيتم منحها له إذا كان موقع الويب الخاص بهذا الأخير يلبي جميع المتطلبات التقنية اللازمة لتشغيله بشكل صحيح؛ في سياق الرقمنة وتطوير تقنيات الاتصال، أصبح تعميم الدفع عبر الإنترنت في الجزائر أكثر من وشيك، وهو ما يفسر نموها الذي ظهر منذ إطلاق منصة الدفع الإلكتروني من قبل ساتيم في سنة 2016؛ توفر ساتيم حل الدفع عبر الإنترنت وهو طريقة آمنة وسهلة لإجراء المدفوعات واستلامها بأمان؛ خدمة الدفع عبر الإنترنت التي تقدمها ساتيم هي في خدمتك لإعداد الدفع عن طريق بطاقة CIB على الإنترنت، وبالتالي السماح لعملائك بالإنفاق دون قلق. تتم المعاملات دون تعقيدات وبأمان تام. لازالت الجزائر تسعى إلى تعزيز أنظمة الدفع، حيث سيتم تجهيز المساحات التجارية بحوالي 10 آلاف جهاز دفع الكتروني (TPE) والتي ستضاف إلى 5000 وحدة تم نشرها في عام 2016، مما يدل على إرادة السلطات على توسيع استخدام البطاقة البنكية وبطاقة الحساب الجاري الذهبية لمؤسسة البريد، كما وقعت شركة جازي للاتصالات اتفاقاً مع بنك البدر بشأن الدفع عبر الانترنت للمنتجات وخدمات الهاتف المحمول، مما يتيح للمشاركين في شبكة جازي الحاملين لبطاقة بنكية تابعة للشبكة الوطنية للخدمات المصرفية الالكترونية بين البنوك بشراء رصيد أو دفع فواتيرهم على الموقع الالكتروني لجازي عبر واجهات الدفع الالكتروني (flexy-e) و(factur-web) وتجدر الإشارة إلى أن خدمة الدفع الالكتروني بالجزائر تتوفر حالياً فقط لبعض شركات الخدمات الكبرى مثل دفع فواتير استهلاك المياه والطاقة والهاتف الثابت والمحمول والتأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات الأخرى مثل الضرائب. يمكن لحاملي المؤسسات المالية المختلفة اليوم إجراء عمليات سحب نقدي من خلال 1380 جهاز صراف آلي في البلاد؛ بالإضافة إلى عمليات السحب، يمكن للعملاء الذين لديهم البطاقة المحلية بين البنوك CIB دفع ثمن مشترياتهم من السلع والخدمات باستخدام بطاقتهم من التجار التابعين لشبكة الخدمات المصرفية مع محطات الدفع الإلكترونية TPE. لا تزال الخدمات المصرفية الإلكترونية، كأداة للشمول المالي، في مرحلة جنينية حيث يجب أن توفر الابتكارات المستقبلية المزيد من الفرص للقطاع المصرفي. يمكن تخيل تقاطعاً بين الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول و البطاقة المصرفية ليكون بمثابة محفزات لعرض منتج واسع لعدد أكبر من الأشخاص و بالتأكيد ربحية معينة للبنوك. الفرع الثاني: القوانين المنظمة لوسائل الدفع في الجزائر يعتبر القانون 03-15 المتضمن الموافقة في الأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض أول قانون جزائري يتضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 69 التي تضمن نصها "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب المستعمل"؛ يتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري

في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة إلكترونية؛ وبعد ذلك وبصدور الأمر 06-05 المؤرخ بتاريخ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة تهريب الأموال، وذلك من خلال عبارة "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل. فتوكل مهمة تحويل مبالغ احتياجات المشرع للبنك الذي يملك رصيد لبنك البائع الذي يعتمد على تحصيل حقوقه. السحب والدفع وذلك من المادة 543 مكرر، المشرع الجزائري استحدث نظام الوفاء في المعاملات التجارية ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 من قانون النقد والقرض، وذلك من خلال عبارة "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل". وتعتبر التحويلات لمالية ما بين المؤسسات المالية والنقدية من أهم العمليات والنشاطات في إطار التعاون ما بين المؤسسات، 18 5.22 5.21 5.25 5.23 5.22 فرع بعد أن كان 5.2- شبكة الأنترنت: و فيما يلي أهم الإحصائيات المتعلقة بالأنترنت في الجزائر. الجدول رقم 05 : يمثل مستخدم الأنترنت في الجزائر النسبة 12.5 14. وضع الجدول السابق تطور عدد مستخدمي الأنترنت من سنة 2010 حتى سنة 2019 حيث وصل إلى 49.5 مستخدم. الجدول رقم 06 : يمثل إحصائيات نسب استخدام الأنترنت في الجزائر لسنة 2019 عدد مستخدم الأنترنت 31/03/2019 النسبة من عدد السكان نسبة نمو استخدام الأنترنت 21.000.000 49.000 نسبة استخدام الصراف الآلي الجدول رقم 07 : يمثل نسبة استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص النسبة 5.92 6.13 9.64albankaldawli.org تم الاطلاع بتاريخ 29/12/202364 بالمئة مستخدم بعد أن كان 5.92 بالمئة مستخدم عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، بقيمة قدرها 17016,830 مليار دينار، مقابل 22,946 مليون عملية، 20 من حيث القيمة، عالج هذا النظام 2018 متوسط الحجم اليومي قدره 99721 عملية، بقيمة إجمالية تعادل 67,796 مليار دينار، مقابل 91419 عملية، 716 مليار دينار خلال 2017. الجدول رقم 08. المصدر : موقع تجمع النقد الآلي <https://giemonetique>. مثلت الصكوك و التحويلات التي تمت مقاصتها الكترونيا في 2018 الحصة الأكبر بنسب تساوي و 33.77% على التوالي من الحجم الإجمالي لوسائل الدفع المتبادلة في هذا الصدد و من المهم التذكير أن التحويلات تمثل أكثر من النصف من وسائل الدفع المصرفية المستخدمة في 2018 مسجلة زيادة كبيرة قدرها 13.41% مقارنة بسنة 2017 على العكس ارتفعت قيمة الصكوك التي تمت مقاصتها الكترونيا في 2018 بواقع 15499.22% بالنسبة لتحويلات قابلة للمقاصة أي تلك التي قيمتها اقل من 01 مليون دينار dz فيما يخص الأوراق التجارية، و سيسمح هذا المشروع بتوحيد هذه الأوراق للمصارف ولبريد الجزائر وبالتالي بتبادل هذه الأوراق من صيغة رقمية كليا (تسجيلات وصور ممسوحة لهذه الأوراق. فيما يتعلق بالعمليات عن طريق البطاقات ما بين المصارف، و تجدر الإشارة انه خلال سنة ، ما يعكس عودة لا يستهان بها في مجال استعمال هذه البطاقة، و التي يمكن تفسيرها بـ : - الترخيص حتى نهاية ديسمبر 2018، سبعة وعشرون موقع لتجارة الالكترونية تعمل في مجال الخدمات. - صدور القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية في ماي 2018 والذي يسمح، بتواجد مكثف لمواقع التجارة الالكترونية لقطاع السلع و الخدمات وما ينتج عنه من استعمال واسع للدفع عبر الأنترنت. فيما يتعلق بالدفع باستعمال البطاقة المصرفية خلال سنة قيد الدراسة، مثلت المدفوعات عبر محطات الدفع الالكترونية 46% من حيث الحجم و 78%، في حين أن المدفوعات عبر الأنترنت سجلت 54% من حيث الحجم و 21,63% من حيث القيمة. المصدر : موقع تجمع النقد الآلي <https://giemonetique.dz> من حيث التطور كما يوضح الجدول أعلاه، سجلت المدفوعات عبر البطاقة المصرفية تطورات معتبرة وصلت إلى 53%.